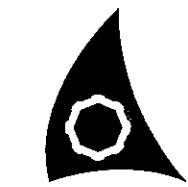


الرقم: ٣٨٦٤٢٩ / ٣٥٠٠  
التاريخ: ٤ / ١٢ / ٢٠٢٣  
الموافق: ٩ / ١ / ٢٤٣٤هـ



## غرفة الشرقية ASHARQIA CHAMBER

المحترمين

السادة/ أصحاب مكاتب الاستقدام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تهديكم غرفة الشرقية أطيب تحياتها وتفيدكم بتلقيها خطاب مجلس الغرف السعودية رقم (ل.و/ع.س/٢٠٢٣) وتاريخ (١١/٣٤٣٤هـ) المشار فيه إلى قيام بعض مكاتب الخدمات العامة غير المرخص لها مزاولة نشاط الاستقدام الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار وأساء إلى سمعة مكاتب الاستقدام الأهلية المرخصة من وزارة العمل داخلياً وخارجياً وأضاع حقوق المواطنين. والمشار فيه أيضاً لتعيم مجلس الغرف السعودية رقم (ل.و/ع.س/٢٤٣٧٥) وتاريخ (٢٤/٧/٢٠٢٣) المتضمن أن أي مكتب استقدام مرخص يسهل عمل هؤلاء سيعمل المسئولية كاملة أمام الجهات الداخلية والخارجية.

وحيث أن بعض المكاتب المرخصة لم تلتزم، ولا زالت تصدر تفاويض لمكاتب الخدمات العامة غير المرخصة، لذا، أفيدكم بأنه تم التنسيق بين اللجنة الوطنية للاستقدام بالمجلس ووزارة العمل بأن يتحمل مكتب الاستقدام المرخص الذي يصدر التفاويض لمكاتب الخدمات العامة غير المرخصة كافة الالتزامات المالية والقانونية الناتجة عن ذلك.

لذا نهيب بأصحاب مكاتب الاستقدام المرخصة من قبل وزارة العمل بعدم ممارسة ذلك حفاظاً على مصلحتهم.

وتقبلوا خالص التحية والتقدير

مساعد الأمين العام للشئون الاقتصادية

عادل بن عبد الصراحي

أمش



TO: [REDACTED] (Business Fax) COMPANY: UID:NAL4EDOE744EB28

بسم الله الرحمن الرحيم



مجلس الغرف السعودية  
Council of Saudi Chambers.

الرقم: ٥-٢٤٣٢/٠٧/٢٩٦٥ التاريخ: ٢٠١٣/١٢/٢٣  
الفرقفات:

الموقر

صورة مع التحية لسعادة وكيل وزارة العمل للشئون العمالية

الموقر

سعادة أمين عام الغرفة التجارية الصناعية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،،،

أشير إلى قيام بعض مكاتب الخدمات العامة غير المرخص لها مزاولة نشاط الاستقدام الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار وأساء إلى سمعة مكاتب الاستقدام الأهلية المرخصة من وزارة العمل داخلياً وخارجياً وأضاع حقوق المواطنين. وأشار كذلك لتعدينا رقم ل.و/عس/٢٩٦٥ وتاريخ ٢٤٢٠٠٧ المتضمن أن أي مكتب استقدام مبرخص يسهل عمل هؤلاء سيحمل المسؤولية كاملة أمام الجهات الداخلية والخارجية.

وحيث أن بعض المكاتب المرخصة لم تلتزم، ولما زالت تصدر تقاويسن لمكاتب الخدمات العامة غير المرخصة، لذا، أفيدكم بأنه تم التنسيق بين اللجنة الوطنية للاستقدام بالمجلس ووزارة العمل بأن يتتحمل مكتب الاستقدام المرخص الذي يصدر التقاويسن لمكاتب الخدمات العامة غير المرخصة كافة الالتزامات المالية والقانونية الناتجة عن ذلك، ونأمل من سعادتكم إعادة التأكيد على أصحاب مكاتب الاستقدام المرخصة من قبل وزارة العمل من منتسبيكم بعدم ممارسة تلك حفاظاً على مصلحتهم.  
 البريد  
 وتقربوا وأفرحوا بتحية وتقدير،،،

مساعد الأمين العام للشئون الجان الوظيفية

مشبب مبارك آن سعد